Document: EB 2012/106/R.42
Agenda: 11(d)(iii)
Date: 10 September 2012
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

ولاية بياوي في الجمهورية الاتحادية البرازيلية

مذكرة رئيس الصندوق

مشروع التنمية المستدامة في ولاية بياوي شبه القاحلة (Viva o Semi-Árido)

تمديد الفترة المحددة للتوقيع على اتفاقية القرض

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Ivan Cossio
مدير البرنامج القطري
رقم الهاتف: 2343 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: i.cossio@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة السادسة بعد المائة
روما، 20–21 سبتمبر/أيلول 2012

للموافقة

توصية بالموافقة

نظراً لأهمية هذا المشروع بالنسبة لأفقر المناطق في ولاية بياوي، ومع الأخذ بعين الاعتبار التزام إدارة الولاية بالمشروع، فإن المجلس التنفيذي مدعو للموافقة على تمديد الفترة المحددة للتوقيع على اتفاقية القرض، واتفاقية الضمانات المتعلقة بمشروع التنمية المستدامة في ولاية بياوي شبه القاحلة (Viva o Semi-Árido) لمدة ستة أشهر إلى 15 مارس/آذار 2013.

مذكرة رئيس الصندوق

مشروع التنمية المستدامة في ولاية بياوي شبه القاحلة (Viva o Semi-Árido)

تمديد الفترة المحددة للتوقيع على اتفاقية القرض

أولا – الخلفية

1- وافق المجلس التنفيذي في دورته السابعة والتسعين في سبتمبر/أيلول 2009، على قرض بقيمة 12 770 903 وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 25 مليون دولار أمريكي تقريبا) لولاية بياوي في الجمهورية الاتحادية البرازيلية بشروط عادية لتمويل مشروع التنمية المستدامة في ولاية بياوي شبه القاحلة (Viva o Semi-Árido). ويتفق المشروع مع استراتيجية تدخلات الصندوق المنصوص عليها في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الذي تمت الموافقة عليه في سبتمبر/أيلول 2008.

2- **أهداف البرنامج الرئيسية**. يتمثل الهدف الإجمالي للمشروع في المساهمة في الحد من مستويات الفقر والفقر المدقع في صفوف السكان الريفيين الذين يعيشون في الإقليم شبه القاحل من ولاية بياوي. أما الغاية منه فتتمثل في تحسين فرص الدخل والعمالة في المزرعة وخارجها والأصول الإنتاجية للأسر الريفية ا لفقيرة في هذا الإقليم. أما الأهداف المحددة للمشروع فتتمثل فيما يلي: (أ) تحسين الإنتاج الزراعي وغير الزراعي للمنتجين الفقراء وتحسين وصولهم إلى الأسواق وسلاسل القيمة؛ (ب) تعزيز قدرات السكان المستهدفين، وبشكل خاص الشباب، من أجل توليد الدخل والوصول إلى أسواق العمل؛ (ج) تعزيز قدرات المؤسسات الريفية الرئيسية.

3- **التوقيع على القرض**. تنتهي المدة القصوى المحددة للتوقيع على اتفاقية القرض في 15 سبتمبر/أيلول 2012 (أي بعد أن تم منح تمديد لمدة عام واحد في سبتمبر/أيلول 2011).

4- لا بد من تفويض حكومة الولاية من قبل وزارة المالية ومجلس الشيوخ للتوقيع على اتفاقية التمويل. وقد تم تأخير هذا التفويض بسبب العوامل التالية: (أ) من أجل الحصول على هذا التفويض لا بد للولاية من أن تمتثل للشرطية التي وضعتها الحكومة الاتحادية وتنطوي على إعداد عدد من الوثائق والامتثال لقانون

المسؤولية المالية، وقد غدا امتثال الولاية لهذا القانون نافذ المفعول منذ وقت قريب لأن الولاية اضطرت إلى تنفيذ عدد من الإصلاحات المالية؛ (ب) يتوجب على الجمعية التشريعية في ولاية بياوي تعديل القانون الذي يفوض الحاكم بتوقيع اتفاقية مالية، وذلك للنص على أن القرض سيكون بوحدات حقوق السحب الخاصة عوضا عن الدولارات الأمريكية كما هو وارد في القانون الأصلي. وقد وافقت الجمعية التشريعية للولاية على القانون الجديد ونشرته في الصحيفة الرسمية بتاريخ 11 يوليو/تموز 2012؛ (ج) قامت إدارة الولاية مؤخرا بإجراء إصلاح مؤسسي جديد، وكجزء من هذا الإصلاح فقد أوجد الحاكم هيئة إشراف جديدة للتعاون التقني والمالي، والتي تضطلع بدور التنسيق مع الجهات الممولة الدولية، بما في ذلك عملية قرض الصندوق (في السابق كانت وزارة التخطيط في الولاية هي التي تضطلع بهذه المسؤولية)؛ (د) كان هنالك عام 2012 انتخابات بلدية في البرازيل مما أبطأ عمليات الإدارة.

ثانيا – حالة التوقيع على القرض

5- كانت شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي تتابع الموضوع بشكل وثيق ومستمر مع السلطات القطرية بسبب الحاجة الملحة للتوقيع على القرض ونفاذ مفعوله واستهلال المشروع. وتضمن ذلك دعما مباشرا للولاية وعددا من الاجتماعات التي عقدت خلال عامي 2011 و2012 بين الصندوق وحكومة بياوي، والتي شاركت فيها مديرة شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي، ومدير البرنامج القطري، والمسؤول عن البرنامج القطري من جانب الصندوق، في حين مثلت ولاية بياوي بحاكمها، ووزير المالية، ووزير التخطيط، والمشرف على التعاون التقني والمالي، ورئيس وكالة الإرشاد الريفي، وفي جميع هذه الاجتماعات عبرت حكومة بياوي بصورة واضحة عن التزامها بالمشروع والأهمية التي يتمتع بها فيما يتعلق بسياسة بياوي للحد من الفقر الريفي.

6- وفي وقت أقرب، بعث حاكم ولاية بياوي رسالة رسمية إلى الصندوق، بتاريخ 7 أغسطس/آب 2012، يطلب فيها تمديد جديد للفترة المحددة للتوقيع على هذا القرض. وأشار الحاكم إلى أن هذه العملية قد تأخرت نتيجة لعدد من الأسباب، بما في ذلك عطلة مجلس الشيوخ خلال شهري يوليو/تموز وأغسطس/آب، والتي جعلت من المستحيل الحصول على التفويض من الحكومة الاتحادية ومجلس الشيوخ. كذلك فإن الانتخابات البلدية في عام 2012 قد أبطأت من العمليات الإدارية. وفي هذه الرسالة ذكر أيضا أن الوثائق المطلوبة امتثالا للشرطية التي تضعها الحكومة الاتحادية بحيث تكون الولاية مؤهلة للحصول على تفويض بالتوقيع على القرض، كانت في مرحلة متقدمة للغاية وسوف يتم عرضها في وقت قريب على مجلس الشيوخ للموافقة عليها. كذلك أكدت رسالة الحاكم مجددا على اهتمام حكومة الولاية المتين بقرض الصندوق لتمويل تنمية الإقليم شبه القاحل من هذه الولاية.

ثالثا – التوصية

7- استناداً إلى المعلومات والأساس المنطقي الوارد أعلاه، فإن المجلس التنفيذي مدعو للموافقة على تمديد الفترة المحددة للتوقيع على اتفاقية القرض واتفاقية الضمانات الخاصة بمشروع التنمية المستدامة في ولاية بياوي شبه القاحلة (Viva o Semi-Árido) لمدة سنة واحدة – إلى 15 مارس/آذار 2013.